الصباح الاقتصادية
12
العدد 2320 - السنة الثامنة
الأحد 10 صفر 1437 - الموافق 22 نوفمبر 2015
Sunday 22 November 2015 - No.2320 - 8th Year

بعد موجة بيع عشوائية خلال الأسبوع الماضي شملت الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة

«بيان»: البورصة خسرت 400 مليون دينار في 5 جلسات فقط

أوضح تقرير اقتصادي خاص لشركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية فقد ما يقرب من 400 مليون دينار كويتي من قيمته الرأسمالية خلال خمسة جلسات فقط، إذ شهد موجة بيع عشوائية خلال الأسبوع الماضي شملت الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وهو الأمر الذي أسفر عن تراجع مؤشراته الثلاثة بشكل لافت بنهاية الأسبوع؛ هذا وقد جاءت خسائر السوق الكويتي بالتزامن مع التراجعات التي منيت بها العديد من الأسواق العالمية والإقليمية خلال الأسبوع الماضي على إثر حالة القلق التي سيطرت على تلك الأسواق نتيجة الأنباء السلبية المتداولة بشأن الإرهاب، فضلاً عن الخسائر القوية التي منيت بها أسعار النفط خلال الأسبوع الماضي، خاصة مع وصول سعر برميل النفط الكويتي إلى حدود الـ35 دولار، وهو أدنى مستوى له منذ ما يقرب من ست سنوات.

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي انقضاء المهلة القانونية المحددة للشركات المدرجة في السوق لكي تفصح عن بياناتها المالية لفترة التسعة أشهر من العام الجاري، وقد وصل عدد الشركات المعلنة إلى 179 شركة، من أصل 192 شركة مدرجة في السوق الرسمي، محققة ما يقرب من 1.34 مليار دينار أرباحاً صافية، بتراجع طفيف بلغت نسبته 0.60% عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2014، حيث بلغت آنذاك 1.35 مليار دينار كويتي. هذا وقد لوحظ تراجع إجمالي الأرباح التي حققتها الشركات الاستثمارية المدرجة في السوق لفترة التسعة أشهر من العام 2015 إلى ما يقرب من 87 مليون دينار، أي بانخفاض نسبته 35% تقريباً بالمقارنة مع نتائجها في نفس الفترة من عام 2014، حيث بلغت وقتها حوالي 134 مليون دينار.

والجدير بالذكر أن ذلك التراجع المبرر قد جاء في ظل الضعف الواضح الذي تشهده بيئة الأعمال المحلية منذ فترة ليست بالقليلة، والتي يعاني منها الاقتصاد المحلي، إذ تحتكر الحكومة العديد من الخدمات في الكثير من القطاعات الاقتصادية في الدولة، وهو الأمر الذي لطالما يؤثر على مستوى جودة هذه الخدمات بشكل سلبي، ويؤدي إلى آثار سلبية على المواطنين والاقتصاد الوطني بشكل عام، إذ يؤدي الاحتكار إلى ظهور مشكلات اقتصادية خطيرة كالتضخم والفساد وزيادة البطالة، إلى جانب انعدام المنافسة العادلة المبنية على تكافؤ الفرص، والتي تخدم بدورها حصول المستهلك على الخدمات الحكومية بكفاءة أفضل وتكلفة أقل؛ لذلك فعلى الدولة أن تتخلى عن بعض الأنشطة التي تحتكرها لصالح القطاع الخاص، مما يساهم في تعزيز دور هذا القطاع الحيوي في تنشيط عجلة الاقتصاد، كخطوة ضرورية وملحة في طريق إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

■ الاحتكار يعتبر من أكثر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنقضي، فقد شهد السوق أداءً سلبياً نتيجة عمليات البيع العشوائية التي شملت العديد من الأسهم التي تم التداول عليها خلال الأسبوع، حيث جاء ذلك على وقع العديد من العوامل السلبية المتمثلة في الأوضاع السياسية المقلقة التي يمر بها العالم هذه الفترة، فضلاً عن الانخفاض الواضح الذي تشهده أسعار النفط حالياً، الأمر الذي دفع السوق إلى تسجيل تراجعات واضحة لمؤشراته الثلاثة، لاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان سجلا خسائر قوية نتيجة عمليات جني الأرباح التي تركزت على الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة في قطاع البنوك؛ كما شهد الكثير من الأسهم الصغيرة أيضاً عمليات بيع عشوائية، تركزت على الأسهم التي أعلنت عن بيانات مالية سلبية في فترة الربع الثالث من العام الجاري، خاصة أسهم الشركات الاستثمارية التي شهدت معظمها خسائر متباينة بنهاية الأسبوع، وهو الذي انعكس سلباً على أداء المؤشر السعري الذي أغلق في المنطقة الحمراء للأسبوع الرابع على التوالي.

وقد استهل السوق تعاملات الأسبوع مسجلاً خسائر قوية في جلسته الأولى، حيث شهد موجة بيع عنيفة شملت الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة معاً، مما أدى إلى تسجيل مؤشراته الثلاثة لخسائر متباينة بنهاية الجلسة، وقد جاء ذلك بالتواكب مع الخسائر القوية التي منيت بها العديد من الأسواق العالمية والإقليمية على إثر الأحداث الإرهابية التي شهدتها فرنسا نهاية الأسبوع قبل الماضي.

وفي الجلسة التالية تمكن السوق من تسجيل مكاسب محدودة عوض بها جزء من خسائره السابقة، إذ أقفلت المؤشرات الثلاثة باللون الأخضر بعد أداء غلب عليه التذبذب المحدود، وذلك قبل أن يعود مجدداً إلى المنطقة الحمراء في جلستي الثلاثاء والأربعاء نتيجة عودة عمليات البيع العشوائية مرة أخرى في السيطرة على مجريات التداول في السوق، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المؤشرات الثلاثة، وخاصة المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان تأثرا بانخفاض أسعار العديد من الأسهم الثقيلة. هذا وقد تمكن السوق في جلسة نهاية الأسبوع من تحقيق نمواً جيداً لمؤشراته الثلاثة بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي شملت أسهماً عديدة وتركزت على بعض الأسهم القيادية، وذلك وسط نمو محدود لقيمة التداول.

البورصة شهدت خسائر قوية خلال الأسبوع الماضي

■ قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول بعدد 259.57 مليون سهم تقريباً

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 25.96 مليار د.ك. بتراجع نسبته 1.50% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 26.36 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق تراجعاً بنسبة بلغت 7.22% عن قيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت وقتها 27.98 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,725.41 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.71% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً بنسبة بلغت 1.68% بعد أن أغلق عند مستوى 390.84 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 933.99 نقطة، بخسارة نسبتها 2.16% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجعاً في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 15.21% ليصل إلى 13.77 مليون د.ك. تقريباً، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 8.90%، ليبلغ 132.61 مليون سهم تقريباً.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 12.40%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 10.95%، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 11.88%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الستة الباقية. وقد تصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 594.07 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.93%، تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثانية، إذ سجل مؤشره نمواً اسبوعياً بنسبة بلغت 2.14%، مقفلاً عند مستوى 1,013.94 نقطة. فيما جاء قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعاً اسبوعياً بنسبة بلغت 1.05%، مقفلاً عند مستوى 1,114.75 نقطة. هذا وقد كان قطاع التكنولوجيا الأقل ارتفاعاً خلال الأسبوع الماضي، إذ سجل مؤشره نمواً نسبته 0.56%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 888.65 نقطة.

في المقابل، تصدر قطاع الخدمات المالية القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث انخفض مؤشره بنسبة 3.58%، مغلقاً عند مستوى 627.54 نقطة، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 928.07 نقطة، ليفقد ما نسبته 2.47%، تبعه قطاع النفط والغاز بالمرتبة الثالثة، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 776.64 نقطة، ليفقد ما نسبته 0.56%. أما أقل القطاعات انخفاضاً خلال الأسبوع الماضي، فكان قطاع المواد الأساسية، إذ أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,032.49 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.05%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 259.57 مليون سهم تقريباً، شكلت 39.15% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 175.37 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 26.45% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 11.24% بعد أن وصل إلى 74.52 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.50% بقيمة إجمالية بلغت 18.25 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 18.95% وبقيمة إجمالية بلغت 13.05 مليون د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 12.78 مليون د.ك.، شكلت حوالي 18.55% من إجمالي تداولات السوق.

شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية ش.م.ك.م.
United Foodstuff Industries Group Co. K.S.C.C.

اعلان تذكيري

يتشرف مجلس ادارة شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية لسنة 2015 المقرر عقدها في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الأحد الموافق 2015/11/29 وذلك في مقر الشركة بشرق برج مدينة الأعمال الكويتية (KBT) الدور (25) جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية لسنة 2015 مناقشة توصية مجلس الادارة على الانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية والموافقة عليها وذلك وفقاً لما ورد في المادة رقم (26) من قرار هيئة أسواق المال رقم (23) لسنة 2014 بشأن اصدار نظام ادراج أسهم الشركات المساهمة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد الجابر - الدور الخامس - ادارة حفظ الأوراق المالية، هاتف : 22464565/22464585 خلال ساعات الدوام الرسمي وذلك من الساعة 8:30 صباحاً وحتى 1:30 بعد الظهر من يوم الأحد وحتى الخميس، مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم وكتاب تفويض في حال الملكية للشركة ، وذلك لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2015/11/18 وحتى نهاية دوام يوم الخميس الموافق 2015/11/26.

والله ولي التوفيق

مجلس الادارة

شقق تمليك بأقساط ميسرة تصل إلى 6 سنوات من دون فوائد

«دار الكوثر العقارية» تطرح «أي جي تاور» في دبي بكلفة 120 مليون دولار

أعلنت شركة «دار الكوثر العقارية» إحدى شركات المجموعة الخليجية للتنمية والاستثمار عن طرحها مشروع جديد (أي جي تاور) في دبي بكلفة إجمالية 120 مليون دولار، والذي يقع في منطقة البزنس بي (الخليج التجاري).

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة في الشركة أحمد الصفار في بيان صحافي إن الشركة طرحت هذا المشروع الذي يعد الأبرز والمميز خلال الفترة الحالية نظراً للإقبال المتميز من قبل الكويتيين على شراء العقارات في دبي.

واشار الصفار إلى أن المشروع عبارة عن برج مكون من 26 طابقا يحتوي على أستوديوهات وشقق بتشطيبات فاخرة بمساحة 42 متر للشقة الواحدة وباسعار تبدأ من 69 الف دينار.

ولفت الصفار إلى أن الشركة تقدم خلال طرح هذا المشروع خدمة الأقساط الميسرة لمن يرغب في شراء شقة تصل إلى 6 سنوات وبدون فوائد على ان تقسط عن طريق الشركة مباشرة، وذلك بدفع 12 وتصف في المئة نقدا والباقي على عدد السنوات المذكورة سلفا. وتابع « المشروع يحتوي على مميزات عديدة

أحمد الصفار

من أبرزها وجود مول داخلي في المشروع وحمامات سباحة وكذلك اطلالته على بحيرة الخليج التجاري (البزنس بي)، فضلاً عن تخصيص مواقف للسيارات لكل شقة. وأكد الصفار على أن سوق دبي يعتبر من الاسواق المطلوبة في الكويت، حيث ان أغلب المشاريع العقارية التي تسوق داخل الكويت تلقى نجاحا كبيرا.

وتابع « هناك اسباب كثيرة لاستمرار إقبال المستثمرين على الشراء في دبي، وقد تكون على الأرجح هو أن دبي ملاذ آمن يحمي المستثمر من الضرائب المرتفعة التي تفرضها دول أخرى على العقارات. ولفت إلى أن دبي حاليا تعتبر ملاذ آمن يلجأ إليه المستثمرون الإقليميون هربا من الأحداث الساخنة التي تتوالى على المنطقة، مشيرا إلى أن كثير من المستثمرين يشعرون بأن دبي هي المكان الأكثر أمانا في المنطقة من حيث الاستثمار الواعد والمضمون.

ودعا الصفار المستثمرين الراغبين في اقتناء فرصة عقارية مميزة التعرف عن قرب من خلال مقر الشركة على مميزات المشروع والفرص المتاحة حاليا، مع التسهيلات المقدمة في الدفع التي تنفرد وتتميز بها الشركة في السوق الكويتي.

بنك برقان يختتم رعايته لمؤتمر «نقاط للابداع» للعام الثالث على التوالي

اختتم بنك برقان مؤخرا وللعام الثالث على التوالي، رعايته لمؤتمر نقاط للإبداع في دورته الأخيرة، والذي عقد خلال الفترة بين 12 و18 نوفمبر 2015 في مركز الأمريكاني الثقافي. وحمل المؤتمر عنوان (ظاهرة النسخ واللصق) حيث تم تسليط الضوء خلاله حول أثر التقليد على عملية الإنتاج الإبداعي بين الإلهام والتقييد.

وقد شهد المؤتمر اقبالا كبيرا من العاملين والدارسين والمهتمين بالمجال الإبداعي للمشاركة في جميع المحاضرات والندوات وورش العمل التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر، بالإضافة إلى مشاركة واسعة من الجمهور الذي حرص ايضا على الاستمتاع بالبرنامج الثقافي والترفيهي الذي تم تنظيمه على هامش المؤتمر .

ويأتي حرص بنك برقان على رعايته لمؤتمر نقاط للإبداع لكونه الحدث الأهم في المجال الإبداعي بالكويت مما يتوافق مع إيمان البنك بضرورة تقديم الدعم للأجيال الناشئة كي يتمكنوا من الوفاء بدورهم الأساسي في تطوير دولة الكويت على كافة الأصعدة سواء التجارية أو الثقافية أو الإجتماعية. وقد حرص منظمو المؤتمر على تثمين دور البنك ودعمه المستمر من خلال منحه درع تكريمي خاص تسلمته الآنسة حصة النجادة مسؤولة العلاقات العامة ببنك برقان. الجدير بالذكر أن دعم الإبداع بمختلف صوره يعتبر من أهم الركائز الأساسية لسياسات بنك برقان كمؤسسة مالية كويتية رائدة.